الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/INF/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
20 March 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد

التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد

موجز من إعداد الميسّرة

١ - في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة لمناقشة الموضوع ذي الأولوية: ''التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد''. وقد يسّرت هذه الحلقة نائبة رئيس اللجنة، نيللي شيولاشفيلي. وشارك في حلقة النقاش كل من نائبة وزير في الأمانة العامة لسياسات المرأة

250314 250314 14-27086 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لدى رئاسة البرازيل، لورديس باندیرا، ووزير خارجية إستونيا، أورماس بايت، والبروفيسور بالمركز الآسيوي لجامعة الفلبين، كارولين سوبريتشيا، ورئيسة قسم السياسات والدعوة لدى وكالة التعاون والبحث والتنمية، سالينا سانو، ونائبة مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك، ماريت كوهنن شريف.

مشاركة المرأة في العمليات السياسية

٢ - في إطار الربط بين حلقة النقاش التي أجرتها اللجنة بشأن الموضوع ذي الأولوية ومع التركيز على التقدُّم المحرَز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى الثغرات والدروس المستفادة في هذا الصدد، ركّزت حلقة النقاش على مشاركة النساء والفتيات في تعزيز المساءلة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت المناقشة على أن إسماع صوت النساء والفتيات ومشاركتهن في العمليات والقرارات السياسية التي تحدد مصيرهن بعدٌ رئيسي من أبعاد حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات فضلا عن كونه مهما للغاية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية. وقد تم لفت النظر إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية ترصد مشاركة المرأة من خلال مؤشِّر بشأن مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية. ورغم تحقيق بعض المكاسب بالنسبة للمرأة على مدى العقدين الماضيين في هذا المجال بالتحديد، فلا يزال معدل تمثيل النساء في البرلمانات لا يتعدى عضوا من كل خمسة أعضاء.

٣ - وأشار المشاركون إلى أن دعم مشاركة النساء والفتيات في صنع القرار على جميع المستويات، من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، كفيل بالتأثير على السياسات العامة وعلى مستويات الإنفاق لضمان توفير ما يكفي من الخدمات، وضمان السلامة الجسدية للمرأة وحقوقها الإنجابية، ولتحسين الفرص المتاحة أمامها للتعلُّم وللحصول على الرعاية الصحية والعمل اللائق. وأشار المتحدثون إلى أن إسماع أصوات النساء ومشاركتهن في القرارات التي تخص أسرهن مسألة بالغة الأهمية أيضا، وقد يكون لها تأثير مباشر على رفاه النساء والفتيات وأسرهن. وأكد المشاركون مجددا أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات يتطلب أيضا رصد استثمارات لآليات المساءلة المراعية للاعتبارات الجنسانية لإتاحة إمكانية محاسبة المسؤولين.

٤ - وسلّطت المناقشة الضوء على الاستراتيجيات الفعالة التي تمكّن المرأة من المشاركة في رصد وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لضمان مشاركة المجموعات النسائية، ولا سيما المنظمات الشعبية، في تحديد الخطة الإنمائية الجديدة؛ وإلى الدروس المستفادة من جعل المساءلة محورا للتنمية.

التحديات التي تكتنف تنفيذ الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات

٥ - كانت نتائج مشروع الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتة بالنسبة للنساء والفتيات. واتفق المشاركون على أن وضع هدف مكرّس للمساواة بين الجنسين كان مهما لينصبَّ الاهتمام على استمرار ظاهرة التمييز، ولكن الغايات والمؤشرات الضيقة النطاق أدت إلى تعذُّر التوصّل إلى فهم أشمل للكيفية التي تتجسد من خلالها أشكال عدم المساواة بين الجنسين والتحيز ضد المرأة ولكيفية قيام المجتمعات بترسيخها. وحتى في المجالات التي تم الإبلاغ عن إحراز تقدُّم فيها، مثل القضاء على الفقر المدقع وتوفير مياه الشرب المأمونة، لم تكن النساء والفتيات بالضرورة في طليعة المستفيدين من هذا التقدم بسبب التدابير المحدودة المتخذة للتصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين.

٦ - وعلاوة على ذلك، لم تتطرق بلورةُ الأهداف الإنمائية للألفية للمسائل الحاسمة المتعلقة بالعقبات الهيكلية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين. وتتضمن هذه العقبات ما يلي: الحصة غير التناسبية من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقع على كاهل النساء والفتيات؛ وعدم حصول المرأة على الأصول والموارد الإنتاجية؛ وتدني مستوى مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات؛ وعدم إيلاء قدر كاف من الاهتمام للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ والعنف ضد النساء والفتيات؛ وعدم تكافؤ موازين القوى بين المرأة والرجل؛ والأعراف الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية والممارسات التي لا تزال تشد النساء والفتيات إلى الوراء. وشدد المشاركون على أن التغيير النوعي لا يكمن فحسب في الاهتمام بحقوق النساء والفتيات؛ وإنما يتعلق أيضا بالتنشئة الاجتماعية والدور الذي يؤديه الرجال والفتيان وبضميرهم الحي ووعيهم وبمشاركتهم في التصدي لعدم المساواة بين الجنسين.

٧ - وسلّط العديد من المشاركين الضوء على الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك الجهود المبذولة للتعجيل بتحقيق هذه الأهداف، ولا سيما الهدف ٣، وتحديدا، تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في الأهداف الأخرى. وشملت هذه الجهود توفير اعتمادات مخصصة لتمويل المبادرات المتصلة بالمسائل الجنسانية؛ وتعيين جهات تنسيق متفرِّغة داخل النظم الإدارية الحكومية والإدارات الحكومية؛ وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين، ولا سيما العاملين في جهاز الشرطة وسلك القضاء، من خلال تنظيم دورات تدريبية مراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وتخصيص حصص للمشاركة السياسية للمرأة؛ وكفالة جمع بيانات مصنَّفة حسب نوع الجنس من أجل إتاحة تقييم

مشاركة المرأة على جميع المستويات والعمل على تحقيق هذا الهدف. وشكّلت المبادرات القطرية التي تركز على التصدي للعنف ضد المرأة موضوعا مشتركا في حين أشار العديد من المشاركين إلى عدم إدراج هذه المسألة في الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - ولفت عدد من المشاركين الانتباه إلى التحديات العالمية والوطنية الماثلة حاليا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وهي تشمل: تدني المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك تدني مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار الأخرى، بما في ذلك داخل منظمات المجتمع المدني. أما في ما يتعلق بالغاية المتمثلة في بلوغ مستوى المشاركة السياسية للمرأة نسبة ٣٠ في المائة، فقد أشار المشاركون إلى أن ٣٠ بلدا فقط حقق هذه الغاية وأن ٢٣ من هذه البلدان قد بلغت هذه الغاية نتيجة لتخصيص حصص للمرأة. ودعا المشاركون إلى بلورة استراتيجيات تشجّع مشاركة المرأة على جميع مستويات الحكومات، الوطنية والإقليمية والمحلية، وكذلك إلى كفالة توزيع الأدوار والمسؤوليات بين جميع مستويات الحكومات بدقة لضمان المساءلة عن الإجراءات المتَّخَذة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٩ - وتتضمن العقبات الأخرى التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين ودون تمتع المرأة بحقوقها الآثارَ المترتبة على النزاعات في العديد من أنحاء العالم؛ واستمرار تهميش فئات من النساء بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المرأة الريفية؛ والمعايير الاجتماعية السائدة التي تقوم على عدم تكافؤ موازين القوى بين الرجل والمرأة والتي أدت إلى تكريس وترسيخ القوالب النمطية التي تعرقل مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي؛ أو تحرمها من حقها في الملكية، أو في الميراث؛ وعدم وجود آليات على الصعيد الوطني لمساءلة الدول عن أعمالها في ما يتعلق بالنساء والفتيات. وأثار بعض المشاركين مسألة ضرورة التحاور بصورة أكثر انتظاما مع النساء من الفئة الفنية لكي يتمكنَّ من تمثيل المرأة بطريقة استراتيجية أكثر، والسعي أيضا إلى تشجيع مشاركة المرأة في جميع القطاعات، والاستفادة بشكل أفضل من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، والتطلع إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٠ - استُخلِصت العديد من الدروس من عملية الأهداف الإنمائية للألفية، سواء كان ذلك في ما يتعلق بوضع الأهداف أو بتنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بعدم إشراك النساء والمجموعات النسائية في وضع خطة التنمية، وعدم شفافية العملية. وأشار بعض المشاركين إلى أن اختلاف السياقات المحلية التي يتعين تحقيق الأهداف فيها لم يحظ إلا بالقليل من

الاهتمام. وسلّط المشاركون الضوء أيضا على عدم التوافق بين الأهداف الإنمائية للألفية ومعايير حقوق الإنسان وعدم وجود غايات ومؤشرات كافية لضمان إحراز تقدم حقيقي ومستدام ولتقييم هذا التقدم.

١١ - وركزت المناقشة في معظمها على المسائل التي ينبغي النظر فيها في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما على أهمية وجود آليات فعالة للمساءلة، لا سيما على الصعيد الوطني، لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية في المستقبل. وشدد العديد من المتكلمين على ضرورة ضمان إسماع صوت المرأة عند بلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن ضمان مشاركة المرأة باستمرار في رصد تنفيذ هذه الخطة عن طريق منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية. وناقش البعض أيضا دور التعاون الإنمائي الدولي في عمليات المساءلة المحدَّدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وفيما يتعلق بالعمليات المكلَّفة بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، اعترف العديد من المشاركين بالطبيعة التشاركية للمشاورات المعقودة حتى الآن، ولكنهم أعربوا عن قلقهم أيضا من احتمال انحسار المناقشات مجددا إلى الدوائر السياسية الرفيعة المستوى. ولهذا شدد العديد على ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية بالتشاور مع بعضها وعلى أن تعمل معا على وضع أولويات مشتركة من أجل ضمان استمرار إشراكها وتأثيرها في الآليات الاستشارية المعنية التي أُنشئت لوضع خطة التنمية المستدامة المستقبلية.

١٣ - وعرض المشاركون مقترحات بشأن المواضيع التي ينبغي إدراجها في الإطار الإنمائي المقبل. وباستخدام إطار شامل لحقوق الإنسان ودعمًا لوضع هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع المؤشرات، شملت تلك المقترحات ما يلي: شمولية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ وعدم التسامح إطلاقا مع العنف ضد النساء والفتيات؛ وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ والتطرق إلى وضع المرأة في حالات النزاع؛ وتخصيص موارد لهذا الغرض؛ وضمان الشفافية والمساءلة.